الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٣
المعقودة يوم الأربعاء
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

الرئيس : السيد سلابي (تشيكوسلوفاكيا)

ثم : السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال : المخدرات (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/46/SR.33
10 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57128 ٠٠٠٦ض(٩٢)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ٩٦ من جدول الأعمال : المخدرات (تابع) (A/46/3 (الفصل السادس ، الفرع هاء) ، A/46/222 ، 264 ، 336 ، 388 ، 480 ، 511)

١ - السيدة أحمد (بروني دار السلام) : قالت إن مسألة المخدرات تمثل شاغلا كبيرا للجميع ، حيث أن مشكلة المخدرات تهدد القيم الإنسانية وتعرض للخطر أمن الدول واستقرارها ، بصرف النظر عن مستوى نموها الاقتصادي أو عقيدتها السياسية . وتمثل المخدرات عدوا مشتركا يلزم للقضاء عليه بذل جهد جماعي وتوثيق التعاون بين الدول . ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا حاسما في هذا الصدد عن طريق الاضطلاع ببرنامج عالمي للعمل يستهدف القضاء على إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

٢ - واستطردت قائلة إن مشكلة اساءة استعمال المخدرات في بروني دار السلام تتعلق باستهلاك المواد المخدرة الخاضعة للرقابة لا المخدرات الشديدة . ورغم ذلك فإن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يمثل شاغلا كبيرا نظرا لقرب موقع بروني دار السلام من المثلث الذهبي .

٣ - وأردفت قائلة إن نسبة من يقل سنهم عن ٣٠ عاما من سكان بروني دار السلام تبلغ ٦٧ في المائة ، ومن ثم فإنها على إدراك تام بمدى الخطر الذي يتعرض له شبابها من جراء مشكلة المخدرات . لذا ، فإنها تطبق استراتيجية مؤداها قمع عرض المخدرات وزيادة وعي شعبها بأخطار الإدمان . وترمي تلك الاستراتيجية إلى تحقيق أربعة أهداف : (أ) تقليل العرض عن طريق منع دخول المخدرات ومكافحة صنعها وإنتاجها محليا ؛ و (ب) تقليل الطلب عن طريق برامج التثقيف الوقائي ، والعلاج وإعادة التأهيل ، والإشراف ؛ و (ج) الكشف عن حالات إساءة استعمال المخدرات بين العمال الأجانب عن طريق اختبارات الفحص العشوائية ؛ و (د) تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي . كما أن المنظمات الطوعية تؤدي دورا نشطا متمما للجهود التي تبذلها الحكومة سعيا إلى استئصال الخطر الذي تمثله المخدرات .

٤ - وأشارت إلى أن بروني دار السلام تشارك في الأنشطة الإقليمية والدولية وأنها وقعّت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ . واختتمت كلامها قائلة إن وفدها يكرر تأكيد التزامه بمساندة جهود الأمم المتحدة الرامية الى تعزيز التعاون فيما بين جميع الدول بغية تخفيف حدة مشاكل المخدرات ، لا سيما ما يرتبط منها بالاتجار غير المشروع بالمخدرات .

٥ - السيد هليدغ (ميانمار) : قال إن خطر المخدرات غير المشروعة قد بلغ أبعادا تبعث على الجزع بدرجة جعلت من المُسلّم به حاليا بوجه عام أن المخدرات تشكل تحديا عالميا يتطلب استجابة عالمية . ولا بد لهذا النهج أن يشمل تدابير وطنية فعالة وتعاونا دوليا وثيقا فيما بين الدول . ومن ثم فإن من الأمور المشجعة ما لوحظ على مدى العامين الماضيين من وجود استجابة طيبة من المجتمع الدولي ، تحت رعاية الأمم المتحدة .

٦ - واستطرد قائلا إن إنشاء برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات تدبير جاء في حينه . واسترسل قائلا إن المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة المتصلة بمشاكل إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الأول المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها المعقود في عام ١٩٨٧ ، وبرنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة المعقودة في عام ١٩٩٠ ، والإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الوزاري العالمي لخفض الطلب على المخدرات ومكافحة خطر الكوكايين المعقود في لندن في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، فضلا عن قرارات الجمعية العامة ، لا توفر فحسب مبادئ توجيهية مفيدة بل تضفي بقوة أيضا طابع الضرورة الملحة والوعي بالهدف على الجهود المبذولة لمعالجة هذه المشكلة المعقدة .

٧ - وأردف قائلا إن مشكلة المخدرات يجب أن تعالج من جميع جوانبها ، فلا بد من بذل جهود فعالة لتقليل الطلب وفي الوقت نفسه تقليل العرض . وذكر أن وفده يرى أن الحفاظ على التوازن الملائم في تلك الأنشطة يقتضي تكريس مزيد من الاهتمام للجانب المتعلق بتقليل الطلب .

٨ - ومضى قائلا إن الكفاح ضد المخدرات ينبغي ألا يقتصر على المخدرات الشديدة مثل الأفيون والهيروين ، إذ أن المؤثرات العقلية تمثل هي الأخرى مشكلة خطيرة . ومن ثم فإن وفده يرى أن البلدان المصدرة للمؤثرات العقلية التي لا توجد لديها حتى الآن أنظمة ملائمة للرقابة يجب أن تتخذ تدابير حازمة لوضع الإطار القانوني اللازم لتنظيم تصدير تلك المواد .

٩ - واستطرد قائلا إن ثمن حملة دولية فعالة ضد إساءة استعمال المخدرات يستلزم إطارا قانونيا دوليا ملائما . واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ تشكل معلما هاما على هذا الطريق .

(السيد هلينغ ، ميانمار)

ويتزايد عدد الدول الاطراف في تلك الاتفاقية ازديادا سريعا ، فمنذ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٠ ، أصبحت ١٨ دولة أخرى أطرافا في الاتفاقية . وأهاب بالدول التي لم تصبح بعد أطرافا في ذلك الصك الهام أن تنظر في إمكانية أن تفعل ذلك .

١٠ - وتطرق إلى جهود ميانمار على الصعيد الوطني ، فقال إنها قامت علنا في عام ١٩٩١ بتدمير معامل تكرير المخدرات وأدوات تكريرها والمخدرات نفسها . وشهد عملية التدمير ممثلو السلك الدبلوماسي وهيئات الامم المتحدة والملحقون العسكريون والصحافة الاجنبية . وبلغت القيمة الإجمالية لما دمر في عام ١٩٩١ من المنشآت والمواد ٣,١١٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة بقيمة أسعار الشارع السائدة في الولايات المتحدة . أما القيمة الإجمالية للمواد المدمرة في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، في إطار برنامج خفض العرض من المخدرات الذي نفذ بعد أن تولى مقاليد السلطة مجلس الدولة لحفظ القانون والنظام ، فقد بلغت ٤,٣٣ بلايين من دولارات الولايات المتحدة . والمساهمة التي تقدمها ميانمار في الحملة الدولية لمكافحة المخدرات لا يمكن قياسها بالقيمة النقدية وحدها ؛ إذ أن هذه المساهمة تتجاوز ذلك بقدر لا يقاس بالنظر إلى ما تؤدي إليه من إنقاذ للارواح وتجنب للمشاكل الاجتماعية في البلدان الاخرى .

١١ - ثم تطرق إلى جهود ميانمار على الصعيدين الثنائي ودون الإقليمي ، فقال إنها تشارك مشاركة نشطة في استراتيجيات التعاون دون الإقليمي بمساعدة من برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات . وفي ذلك الصدد ، فإن ميانمار والبلدان المجاورة لها مباشرة - وهي تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين - بلغت مراحل مختلفة في تنفيذ ترتيبات تعاونية ستشمل بصورة فعالة المنطقة المعروفة باسم المثلث الذهبي وكذلك المناطق المجاورة له .

١٢ - وتناول جهود ميانمار على الصعيد الدولي ، فقال إنها تواصل الاشتراك بصورة نشطة في المحافل الدولية المختلفة المعنية بمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وقد أرست بانضمامها في عام ١٩٩١ إلى اتفاقية عام ١٩٨٨ ركنا أساسيا في مشاركتها في الحملة الدولية . وذكر أن ميانمار تتخذ حاليا خطوات لتعديل قانون العقاقير المخدرة والخطرة لعام ١٩٧٤ وغيره من القوانين ذات الصلة لجعلها متمشية مع اتفاقية عام ١٩٨٨ .

١٣ - السيد ووكر (جامايكا) : قال إن بلده شارك في إنشاء الإطار القانوني للتعاون الدولي في الكفاح ضد إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها وفي تنظيم هيكل جديد يمكّن الامم المتحدة من أداء دور أكثر أهمية في ذلك الكفاح . وأعرب عن اغتباط جامايكا بوجه خاص لتمكنها من تجهيز أحد أفرقة الخبراء الصغيرة التي عينها الامين العام وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٤ .

١٤ - واستطرد قائلا إنه استنادا الى الهيكل المعروض في الوثيقة A/46/480 ، سيقوم برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات بتقديم مساعدة قيمة للدول الاعضاء عن طريق شُعَبه المختلفة . وستكون لهذه الشُعب أهمية خاصة بالنسبة لبلدان مثل جامايكا في استكمال ما تبذله من جهود للتصدي لمشكلة المخدرات . وعلاوة على ذلك ، أعرب عن موافقة وفده على أن البرنامج ، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية والدول الاعضاء ، سيحتاج إلى توفر المعلومات المؤاتية والملائمة ؛ ومن ثم فإن وفده يتطلع إلى التبكير بإنشاء مرفق لإدارة موارد المعلومات يقوم بتحديد الاهداف اللازمة لنظام متكامل للمعلومات .

١٥ - وأعرب أيضا عن موافقة جامايكا على عناصر الاستراتيجية السليمة والرشيدة المذكورة في الفقرة ٣٢ من الوثيقة A/46/480 . بيد أنه ينبغي إدراك أنه لا يزال من اللازم تحديد أهداف برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات . والامر الواضح في هذا الصدد هو أن البرنامج قد أسندت إليه مهمة هائلة ، سيستلزم أداؤها توفير القدر الملائم من الدعم المالي وغيره . ووجه الانتباه في هذا الصدد إلى الفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ ، المشار إليها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧/١٩٩١ .

١٦ - وأردف قائلا إنه وفقا لبرنامج العمل العالمي ، أنشأت جامايكا برنامجها الخاص بها لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، بما في ذلك تعزيز الشعبة الخاصة للمخدرات في قوة الشرطة الجامايكية . وقد عدل قانون المخدرات الخطرة بحيث ازدادت العقوبات المفروضة على الاشخاص الذين يثبت ارتكابهم لجرائم المخدرات ، كما اقترح تشريع آخر يجيز مصادرة الارباح المكتسبة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

١٧ - واسترسل قائلا إن جامايكا أبرمت اتفاقات لتبادل المعلومات مع الاعضاء الآخرين في الاتحاد الكاريبي وتسعى إلى زيادة قدرات الايدي العاملة في المنطقة عن طريق

(السيد ووكر ، جامايكا)

التدريب . وفي تموز/يوليه ١٩٩١ ، وافق مؤتمر رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي على اقتراح جامايكي بإنشاء مركز إقليمي لتدريب موظفي إنفاذ قوانين المخدرات .

١٨ - واستطر قائلا إنه وفقا للمطلوب في برنامج العمل العالمي ، قامت جامايكا أيضا بتنفيذ استراتيجية لخفض الطلب تركز على إشراك المجتمعات المحلية وتثقيف الجمهور ، وبخاصة الشباب ، عن طريق المناهج المدرسية وتأهيل مستعملي المخدرات . ويقوم برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات بتوفير وتنسيق التمويل اللازم لبرنامج خفض الطلب الذي تضطلع به جامايكا . وقد أحرز البرنامج نجاحا كبيرا وقد يكون صالحا للاقتداء به في بلدان أخرى .

١٩ - السيدة سورابولبهيشت (تايلند) : قالت إنه على الرغم من التزايد في وعي المجتمع الدولي بمشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وعلى الرغم من الصكوك القانونية التي تم وضعها كي تكون إطارا للجهود العالمية الرامية إلى مكافحة وباء المخدرات ، فإن الوضع لا يزال يتسم بالخطورة . وأردفت قائلة إن إساءة استعمال المخدرات تسبب لبلدها قلقا بالغا كما أنها توضح ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي للمزيد من التدابير الشاملة والمتضافرة . والأمم المتحدة هي أفضل محفل لتنسيق تلك الجهود .

٢٠ - واستطردت قائلة إن تايلند تؤيد كل التأييد إنشاء برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات وتعتقد أنه سيعزز هيكل الأمم المتحدة المخصص لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وأعربت عن أملها في أن تتوافر للبرنامج الموارد الكافية للوفاء بولايته على نحو فعال . وأعربت أيضا عن ثناء وفدها على البرنامج لما قام به من الاتصال بمؤسسات التمويل الرئيسية بهدف أن تصبح مراقبة المخدرات جزءا من جهود المساعدة المتعددة الأطراف ذات الصلة . وذكرت في ذلك الصدد أن تايلند قد خصصت بالفعل اعتمادات لزيادة مساهمتها في البرنامج .

٢١ - وذكرت أن تايلند عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ولجنة المخدرات . وقد جعلت الحكومة سياستها في مجال مكافحة المخدرات من الأولويات الوطنية ، وكثير مما قامت به في هذا الصدد تم تمشيا مع الاستراتيجيات الواردة في المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات وبرنامج العمل العالمي . وتستهدف سياسة الحكومة خفض كل من العرض والطلب . وفي جانب

(السيدة سورابولبهيشت ، تايلند)

العرض ، ركزت الحكومة على إنفاذ القوانين وقطع خطوط التموين وعززت التشريعات المحلية في مجال مكافحة المخدرات وذلك بالموافقة على مشروع قانون يجيز مصادرة ممتلكات ممارسي الاتجار غير المشروع بالمخدرات وفرض عقوبات على المتآمرين ، وفقا لاتفاقية عام ١٩٨٨ . ومشروع القانون هذا يمهد الطريق أمام انضمام تايلند مستقبلا إلى الاتفاقية . وتتعاون الحكومة أيضا مع مكاتب الاتصال الأجنبية المعنية بمكافحة المخدرات مما يؤدي إلى تعزيز أنشطتها في مجال إنفاذ القوانين .

٣٢ - وأردفت قائلة إن الرقابة على المحاصيل تمثل هي الاخرى استراتيجية فعالة . ويجري تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بالتنمية الريفية المتكاملة بهدف تقليل زراعة المخدرات وإنتاجها . والغاية التي تلتمسها تلك المشاريع هي توفير حوافز للزراع تحثهم على التوقف عن زراعة المحاصيل غير المشروعة وتحسين نوعية معيشتهم . ورغبة في خفض إنتاج المخدرات في المنطقة ، تضطلع تايلند حاليا بمشروع مشترك مع ميانمار ، كما أنها تبذل التعاون على الصعيد دون الإقليمي للبلدان المجاورة الاخرى .

٣٣ - واسترسلت قائلة إنه على الرغم من ذلك لا يكفي التصدي لمشكلة العرض وحدها . وقد شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج تثقيفي وشن حملة إعلامية لتعزيز فهم الجمهور لاخطار إدمان المخدرات . وينصب الاهتمام على التنسيق بين مشاريع الوقاية المختلفة ، التي بلغ مجموعها ١٦٦ مشروعا في عام ١٩٩١ ، وعلى كفالة الاستغلال الامثل للموارد وضمان الكفاءة البرنامجية . وأعربت في ختام كلامها عن تقدير وفدها للبلدان التي تتعاون مع تايلند في جهودها وتوفر لها المساعدة التقنية والمالية .

٣٤ - السيد كبير (بنغلاديش) : قال إنه على الرغم من أن مشكلة المخدرات في بنغلاديش لم تصل بعد إلى أبعاد مزعجة ، فإن من اللازم اتخاذ تدابير عاجلة قبل أن تفلت فرصة علاجها . وتحقيقا لهذا الهدف ، ينبغي تقديم كل ما يلزم من المساعدة الدولية للبلدان التي مثل بنغلاديش . وأردف قائلا إنه يرى أن مكافحة مشكلة المخدرات يجب أن تتم على عدة جبهات بسبب ما تتسم به من تعدد الابعاد . فلابد أولا من القضاء على مصادر الإنتاج ؛ ومن ثم ينبغي أن يشتد تيقظ الحكومات تجاه زارعي المخدرات غير المشروعة وينبغي أن توفر لهم فرصة زراعة محاصيل بديلة . وأضاف قائلا إن المساعدة الدولية اللازمة لاستكمال الجهود الوطنية أمر حاسم الاهمية في هذا الصدد .

(السيد كبير ، بنغلاديش)

٣٥ - واسترسل قائلا إنه لا بد ثانيا من خفض الطلب ، وهو جانب من جوانب المشكلة تزايد الاهتمام به في السنوات الاخيرة . ويجب ثالثا مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ؛ وهذه مهمة بالغة الصعوبة ، لأن من المعروف للكافة أن تجارة المخدرات تمارسها شبكات دولية تتمتع للاسف بحماية بعض الدوائر المجردة من الضمير . وقد تمكنت هذه الدوائر ، التي تحكمها مصالح سياسية وغيرها ، من إحباط الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تحطيم شبكات الاتجار غير المشروع . وقد قامت بنغلاديش وبلدان أخرى بسن قوانين تفرض عقوبة الإعدام على ممارسي الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

٣٦ - وأردف قائلا إنه يلزم رابعا حل مشكلة غسل الاموال ، الذي يتم أساسا عن طريق أنشطة المصارف الخارجية . ولابد من زيادة التيقظ والاستعانة بالوسطاء السريين لمكافحة أنشطة المصارف المشبوهة من داخلها . وتأتي في ختام ذلك ضرورة تعزيز التعاون فيما بين موظفي الجمارك . وينبغي لمجلس التعاون الجمركي أن يجدد جهوده الرامية إلى تيسير نشر المعلومات عن تجار المخدرات وإتاحة أحدث تكنولوجيات الكشف عن المخدرات للبلدان النامية . وذكر أن وفده يولي أعلى درجة من الاولوية لموضوع تدريب موظفي الجمارك ومكافحة المخدرات على كشف المخدرات وعمليات الاتجار غير المشروع بها . وأضاف قائلا إن وفده يرى أيضا أن شُعبة الخدمات التقنية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات يمكن أن تؤدي دورا هاما في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وأنشطة غسل الاموال .

٣٧ - ومضى السيد كبير قائلا إن المأساة الكبرى هي أن الشباب ضعيف جدا ازاء اساءة استعمال المخدرات . ويتعين تنسيق وتناغم الجهود الرامية إلى حمايتهم ويتعين توفير التعليم المتعلق بالموضوع في المنزل والمدرسة . ويتعين تناول قضية اساءة استعمال المخدرات بجميع مظاهرها في المناهج المدرسية ابتداء من المرحلة الابتدائية وما يعلوها .

٣٨ - واستطرد قائلا إن بنغلاديش قد شددت على الدوام على أهمية العمل المتضافر على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية ، واستحق برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات الدعم الاكمل من بنغلاديش . وقد أشار المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات في بيانه إلى تضمين بعد "مكافحة المخدرات" في المساعدة الانمائية الدولية . وقال إن وفده يود أن يحصل على ايضاح لهذه النقطة نظرا لاهتمامه بألا تستخدم كشرط اضافي لتقديم المعونة إلى البلدان المستفيدة .

(السيد كبير ، بنغلاديش)

٢٩ - واسترسل قائلا إن برامج مكافحة اساءة استعمال المخدرات في بنغلاديش كانت متمشية مع برامج العمل التي اعتمدتها الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى . وكانت بنغلاديش من بين أولى البلدان التي صدقت على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ وكانت أيضا طرفا في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ وبروتوكولها لعام ١٩٧٢ واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ . وعلى الصعيد الاقليمي ، عالجت بنغلاديش والبلدان الاخرى الاعضاء برابطة الجنوب الاسيوي للتعاون الاقليمي القضية على اساس تعاوني . وكانت بنغلاديش من بين البلدان التي صدقت على اتفاقية رابطة الجنوب الاسيوي للتعاون الاقليمي بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية .

٣٠ - وقال إن الحكومة قامت ، على الصعيد الوطني ، بانشاء مجلس لمكافحة المخدرات ، والذي كان بمثابة مركز تنسيق لتنسيق وتنفيذ برامج العمل . وتمثلت واجبات المجلس فيما يلي : وضع السياسات الرامية إلى منع الاثار الضارة للمخدرات واتخاذ التدابير لتنفيذها ؛ والاضطلاع بالبحوث وجمع البيانات والمعلومات ؛ ووضع السياسات المتعلقة بمنع المخدرات وعرضها واستعمالها ومكافحتها ؛ ووضع السياسات المتعلقة بعلاج مدمني المخدرات وتاهيلهم ؛ واتخاذ تدابير تعليمية ودعائية تهدف إلى خلق وعي عام ؛ واقامة صلات مع جميع الوزارات والوكالات الدولية المعنية بغية تنسيق الانشطة . وفيما يتعلق بالتدابير العلاجية ، انشات بنغلادش مركزا للعلاج المركزي من اجل مدمني المخدرات .

٣١ - تولى السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة) : الرئاسة

٣٢ - السيد رزالي (ماليزيا) : اثنى على تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات الذي يتناول هيكل البرنامج والمهام التي من المتصور أن يقوم بها والتي تعتبر في رأي وفده متمشية بصفة عامة مع مرامي قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ . وقال إنه شعر بالارتياح لان المدير التنفيذي ، عند قيامه بتوحيد الهيكل ، قد جاهد للالتزام بالمبادئ التوجيهية الواردة في مختلف المعاهدات الدولية ، وقرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والصكوك الاخرى ذات الصلة . واعرب عن أمله في الابقاء على الاستمرارية من خلال تطوير البرنامج ، والذي يعتبر وفده أن انشائه يعد بمثابة رمز لتصميم جديد على مواجهة تهديد المخدرات من خلال عمل جماعي ، مع اضطلاع الامم المتحدة بدور تنسيقي . بيد انه

(السيد رزالي ، ماليزيا)

يتعين أن يكون هذا الدور المعزز للامم المتحدة مصحوبا بجهود نشيطة على الصعيد الوطني .

٣٣ - وأضاف قائلا إن وفده قد أيد النهج الذي وضع تصوره برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات من أجل استراتيجية دولية تشتمل على خفض العرض وكبح الطلب من خلال منع ادمان المخدرات وعلاج المدمنين وتأهيلهم وادماجهم اجتماعيا ، وقمع تصنيع المخدرات والاتجار فيها ، وتنظيم السوق الدولية للمخدرات من أجل الاستعمالات الطبية والعلمية . ومن المهم خفض العرض والطلب على السواء ، ويتعين على جميع البلدان ، ولاسيما تلك البلدان الفنية التي كان الطلب فيها مرتفعا ، أن تتحمل مسؤولية خفض اساءة استعمال المخدرات والقضاء عليها داخل حدودها .

٣٤ - واستطرد قائلا إن حكومة ماليزيا لا تزال تشعر بخيبة الامل لما تعتبره بمثابة جهود غير فعالة لحكومات بعض البلدان الفنية بالشمال ، حيث يبدو الطلب غير قابل للنضوب . ويمكن لتلك الحكومات الا تتنصل من مسؤوليتها الخاصة بإلقاء اللوم كله على مناطق العرض . وقال إن وفده سيكون يقظا لضمان الا يتم التأثير في عمل برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات بطريقة تؤدي إلى الاخلال بالتوازن في الاهتمام بالانتاج والاسواق .

٣٥ - واسترسل قائلا إن وفده قد أحاط علما بتخصيص موارد للانشطة التنفيذية للبرنامج لعام ١٩٩١ ويتمنى أن يرى في المستقبل مخصصات لانشطة خفض العرض والطلب أكثر تناسبا مع الاهمية المتكافئة المعلقة على كليهما . وأعلن أيضا تأييده للاقتراح بتعزيز الشبكة الميدانية لبرنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات ، بغية تمكينه من أن يضطلع بطريقة أفضل بمسؤولياته وبمراقبة مشاريع التعاون التقني التابعة له . وقال إن ماليزيا على استعداد للتعاون وتقديم المساعدة اللازمة في مجال وضع استراتيجيات وخطط رئيسية والتي ستكون بمثابة المحك بالنسبة لجميع الانشطة الوطنية والدولية لمكافحة المخدرات . وعند وضع برنامج لكل بلد ، فإنه من المهم لذلك اجراء مشاورات مكثفة مع البلد المعني والاحترام الكامل لسيادته .

٣٦ - ومضى قائلا إن ماليزيا قد أعلنت منذ عام ١٩٨٣ أن اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع فيها يشكلان تهديدا لامنها الوطني . وشددت استراتيجيتها الوطنية - خطة العمل الخمسية الوطنية لمكافحة المخدرات - على خفض الطلب بينما تقدم أيضا الدعم لخفض العرض . وتمثلت العناصر الرئيسية للاستراتيجية في المنع ،

(السيد رزالي ، ماليزيا)

ولاسيما من خلال التعليم ؛ وزيادة الوعي الجماهيري وعلاج مدمني المخدرات وتاهيلهم ؛ وبرنامج للبحث والتقييم في مجال تطوير مهارات القوى العاملة ؛ ومنع دخول المخدرات إلى البلد وتقليص العرض داخل البلد ، من خلال التشريع والحظر والعمل على فرضه بالقوة ؛ وقيام تعاون دولي بجميع اشكاله وتعزيز التنسيق على الصعيد الاتحادي ، على صعيد الولاية والمحافظة . وفضلا عن ذلك ، اقامت ماليزيا نظام معلومات وطني للمخدرات ، والذي يعد بمثابة قاعدة بيانات مركزية للرصد وتخطيط برنامج المنع ، ومشروع متكامل مُركّز للقضاء على اساءة استعمال المخدرات ومنعها ، يركّز على المناطق التي اعتبرت كمناطق معرضة لمخاطر شديدة طالما كان الامر متعلقا بالادمان والتوزيع .

٣٧ - السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) : قال إن وفده أيد بالكامل الآراء التي أعرب عنها في وقت سابق الممثل الدائم لهولندا ، والذي كان يتحدث أيضا بالنيابة عن الدول الـ ١٢ الاعضاء بالاتحاد الاوروبي ، ولذلك فإنه سيقتصر على التعليق على إعادة تشكيل شعبة المخدرات بالامانة العامة ، وأمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، وصندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، الذي يهدف إلى تعزيز فعالية الهيكل ، والذي سيبلغ ذروته بإنشاء برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات .

٣٨ - وأردف قائلا إن اللجنة الثالثة قد اضطلعت بدور رئيسي في العملية المؤدية إلى إنشاء برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات ، والتي اشتملت على مشاورات غير رسمية واجتماعات دولية رسمية ، واعتماد مقررات وقرارات هامة واعداد الامين العام وفريق للخبراء الدوليين لتقارير . وكان الهدف من كل ما سبق هو إنهاء العملية بدون تاخير .

٣٩ - وأضاف قائلا إن إقامة آلية قد تكون فعالة لا يعد مع ذلك ضمانا للعمل الفعال في الواقع . وإذا كان المجتمع الدولي جادا بالفعل بالنسبة لخفض المشاكل التي تتسبب فيها إساءة استعمال المخدرات والقضاء عليها ، فإنه يتعين أن يحصل برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات على الموارد اللازمة للاضطلاع بولايته بوصفه مركزا للتنسيق . وفي السنوات الاخيرة ، زاد بلده من تبرعاته إلى الانشطة التنفيذية للبرنامج ونظر أيضا في طلب المدير التنفيذي للحصول على المزيد من التبرعات غير المخصصة لغرض معين . وفضلا عن ذلك ، ينبغي الاستمرار في إيلاء مكافحة اساءة استعمال

(السيد ريتشاردسون ، المملكة المتحدة)

المخدرات أولوية عليا عند المستوى الراهن لموارد الامم المتحدة ، والتي ينبغي توزيعها بصورة فعالة ، مع تجنب ازدواج الجهد مع عمل الوكالات الاخرى .

٤٠ - واسترسل قائلا إنه لا يمكن لبرنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات أن يخوض حرب المخدرات بمفرده ويتعين على المجتمع الدولي أيضا الاضطلاع بدوره . فيتعين استمرار التدابير الوطنية والثنائية ، مثل تلك التي اتخذتها المملكة المتحدة ، بما في ذلك تدريب موظفي الجمارك والموظفين الآخرين لإنفاذ القوانين ، واحلال الدخل ، وبرامج خفض الطلب ، لاسيما في ميدان التعليم ؛ والمبادرات ذات الاساس المجتمعي ؛ والخطط والاتفاقات البديلة لاقتفاء أثر الحصيلة الناتجة عن الاتجار في المخدرات وتجميدها ومصادرتها .

٤١ - واستطرد قائلا إن اتفاقيات الامم المتحدة ، وأحدثها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، وبرنامج العمل العالمي ، وإعلان مؤتمر القمة بلندن ، وخطة العمل على نطاق منظومة الامم المتحدة ، فضلا عن الاتفاقات الاخرى القائمة منذ فترة طويلة ، تعد أساسا سليما للتعاون في المستقبل ، ويتعين اتخاذ إجراءات ايجابية وفعالة الآن على هذا الاساس ووفقا لأهداف البرنامج .

٤٢ - ومضى قائلا إن لجنة المخدرات اعتمدت في دورتها الرابعة والثلاثين قرارات هامة ترمي إلى زيادة الوعي بمشاكل المخدرات . وكنتيجة لهذا الاعتراف المتنامي ، تم حث الحكومات على اعتماد استراتيجيات وطنية متوازنة لإيلاء أولوية متكافئة لآليات العرض والطلب على السواء . وقال إن وفده يرحب بالنهج المتوازن الذي أخذ به برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات .

٤٣ - وأشار في الختام إلى أنه ، بالرغم من أن اللجنة الثالثة يمكن أن تشعر بالارتياح للنتائج التي تحققت حتى الآن ، فإنها لم تستكمل بعد أعمالها وأنه يتعين عليها أن تتخذ في الدورة الحالية للجمعية العامة المقررات اللازمة لتمكين البرنامج من الانطلاق من عملية إعادة التشكيل . ولهذه الغاية ، لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالكامل بالتوصل إلى حلول ، على الصعيد الوطني والدولي على السواء ، لجميع جوانب مشكلة المخدرات .

٤٤ - السيدة فارجاس (نيكاراغوا) : قالت إن المخدرات كانت بمثابة شيطان كان له تاثير قوي وبعيد المدى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للبلدان . فهي من ناحية ، تولد دخلا هائلا للرابطات الاحتكارية القوية المتعددة الجنسيات التي تسيطر على الاتجار غير المشروع بها ، ومن ناحية اخرى فهي تتسبب في ضرر للشباب لا يمكن اصلاحه ، وفي زيادة جنوح الاحداث ، والاسر المدمرة ، وانخفاض الانتاجية وزيادة تكاليف الرعاية الصحية . ولا توجد حدود جغرافية لمشكلة المخدرات وفي معظم الحالات تفتقر البلدان المتاثرة إلى الموارد المالية والمؤسسية الكافية لمكافحتها بطريقة فعالة . وفي البلدان النامية ، اصبحت آثار المشكلة مركبة بسبب التدهور السائد في الاحوال الاجتماعية والاقتصادية .

٤٥ - واردفت قائلة إن امريكا الوسطى ، بسبب موقعها الجغرافي ، لم تسلم من تاثير الاتجار في المخدرات . وتعتقد نيكاراغوا بقوة أن العمل المتناسق والمتضافر فقط على الصعيد الوطني والاقليمي ودون الإقليمي والثنائي والمتعدد الاطراف يمكن أن يؤدي إلى اقصر الطرق فعالية وملاءمة لمكافحة الاتجار في المخدرات . وقد انشات نيكاراغوا مؤخرا إدارة لمكافحة المخدرات في إطار قوة الشرطة الوطنية ، والتي نتج عنها زيادة في عدد الاشخاص الذين ألقي القبض عليهم لاشتراكهم في هذا النشاط غير المشروع ومصادرة كميات هائلة من الانواع المختلفة من المخدرات . وعلاوة على ذلك ، ركزت الإدارة جهودها على حراسة مواحل نيكاراغوا ، والتي كثيرا ما استخدمها مهربو المخدرات كنقاط دخول .

٤٦ - واضافت قائلة إن نيكاراغوا قد اشتركت في عام ١٩٩١ في الاجتماع الاول للجنة امريكا الوسطى للقضاء على انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار فيها واستهلاكها واستعمالها غير المشروع والجرائم المتصلة بها ، واختيرت للاضطلاع باعمال الامانة التنفيذية للجنة . وعند اضطلاعها بهذه المهمة ، وقعت نيكاراغوا اتفاق تعاون مع كولومبيا ، والذي نص ايضا على التعاون من جانب فريق الثلاثة ، المكون من المكسيك وفنزويلا بالاضافة إلى كولومبيا . وقالت إن بلدها وقعت ايضا في أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ اتفاقا ثنائيا مع الولايات المتحدة ، والذي حدد الاليات ووضع خطط للجهود المشتركة لمكافحة المخدرات . وعلاوة على ذلك ، قالت إن حكومتها هي الآن بصدد توقيع اتفاق ثنائي مع حكومة المكسيك بشان التعاون في هذا الميدان .

٤٧ - واسترسلت قائلة إن نيكاراغوا كانت على الدوام تؤيد وتعزز العمل المتضافر بالمنطقة الفرعية بغية التغلب على مشكلة الاتجار في المخدرات . وفي هذا الاطار ، وقعت في مانافوا إعلان الاجتماع المشترك الاول للسلطات المسؤولة عن ضمان الالتزام

(السيدة فارجاس ، نيكاراغوا)

بالاتفاق المتعلق بالتعاون الاقليمي للقضاء على الاتجار غير المشروع في المخدرات ، والذي يحدد ، في جملة أمور ، الأولويات دون الاقليمية لهذه المجالات مثل التطوير القانوني ، والمنع من خلال التعليم ، والتعبئة المجتمعية ، والمسائل المتعلقة بالشرطة والجمارك .

٤٨ - واستطردت قائلة إن وفدها يود أن يعرب عن تقديره لعمل الامم المتحدة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع فيها . وقد أيّد وهو مستمر في تأييد الاعمال والحملات المتضافرة في هذا الميدان ؛ وبناء على ذلك ، أيّد في عام ١٩٩٠ توصيات فريق الخبراء الذي أشار على الامين العام ، بغرض إعادة تشكيل الآليات القائمة لمكافحة المخدرات ، بإنشاء وحدة وحيدة وأكثر كفاءة ومتناسقة قادرة على الاستجابة للمشكلات الناشئة عن الابعاد الجديدة لمشكلة المخدرات في مختلف أجزاء العالم . وكانت تلك التوصيات بمثابة الاساس لاعتماد قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ بشأن تعزيز كفاءة هيكل الامم المتحدة المخصص لمراقبة إساءة استعمال المخدرات . وقالت إن وفدها يرى أنه من المهم للغاية ضمان أن تكون المبادئ التوجيهية المستخدمة في عملية إعادة التشكيل هي تلك الواردة في المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات .

٤٩ - ومضت قائلة إن اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ، والتي وقّعها بلدها وصدّق عليها ، كانت أحد أهم الاتفاقات لانها اشتملت على مجالات لم تتناولها صكوك أخرى واحتوت على مفاهيم أساسية لمكافحة المخدرات ، مثل تقاسم المسؤولية ، والتعاون الدولي واعتماد مبادئ المساواة في السيادة ، والسلامة الإقليمية للدول وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية . وقد حظيت بأهمية متكافئة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولاسيما القرار ٣٨/١٩٩١ ، وبرنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة ، والذي يلخص الاستراتيجيات التي يتعين اتباعها بغية مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع في المخدرات بجميع جوانبه . وينبغي تضمين تلك الاستراتيجيات في السياسات التي اعتُمدت بوصفها جزءا من هيكل الامم المتحدة الجديد في هذا الميدان .

٥٠ - وقالت إن بلدها يعلّق أهمية خاصة على شعبة الانشطة التنفيذية ، والتي تعدّ مسؤولة عن تنسيق استراتيجيات التعاون التقني في جميع أنحاء العالم والتي ستسعى من أجلها في المستقبل القريب لطلب المساعدة .

(السيدة فارجاس ، نيكاراغوا)

٥١ - وحثت المجتمع الدولي على تقديم الاموال اللازمة للتشغيل الفعال لبرنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات . وشددت على أنه سيكون في الامكان فقط ، من خلال قيام جميع البلدان بجهد متضافر ومتناسق ، التوصل إلى نتائج قصيرة ومتوسطة الاجل في المعركة ضد الاتجار غير المشروع في المخدرات .

٥٢ - السيد آل سعود (المملكة العربية السعودية) : قال إن قضية المخدرات مرتبطة بقضية التنمية الاجتماعية ، بما أن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع فيها يمثلان عقبة رئيسية أمام تنمية المجتمعات وتقدمها . وفي هذا الصدد ، قال إن وفده يرحب بإنشاء برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات . وستمكّن العناصر الموضوعية الاربعة البرنامج من مكافحة مشكلة المخدرات وتخليص المجتمع من هذا التهديد .

٥٣ - وأضاف قائلا إنه وفقا لتقرير لجنة المخدرات عن دورتها الرابعة والثلاثين (E/1991/24) ، هناك اتفاق عام على استخدام النهج الاقليمية في النظر في التدابير الرامية لمنع إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع فيها . وسيسهم نهج إقليمي ومتوازن في هذا الميدان في تطوير رأي عالمي بشأن إساءة استعمال المخدرات على نطاق دولي وسيشجع على فهم الجوانب المختلفة للمشكلة . وقد أشار التقرير إلى زيادة إساءة استعمال المستحضرات الافيونية ، ولاسيما الهيروين في افريقيا والشرقين الادنى والاوسط . وقد أشار هذا الاتجاه ، وكذلك الانتاج غير المشروع للمخدرات ، ولاسيما في جنوب غربيّ آسيا ، الانزعاج .

٥٤ - واسترسل قائلا إن وفده يعلّق أهمية كبيرة على مشروعيّ القرارين الواردين في تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع في المخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الادنى والاوسط عن دورتها السابعة والعشرين (E/CN.7/1991/6) . ويتعلق مشروعا القرارين ، على التوالي ، بوضع تدابير مضادة لإنفاذ قوانين المخدرات الاقليمية في الشرقين الادنى والاوسط في إطار التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية وعقد اجتماع على المستوى الوزاري في الشرقين الادنى والاوسط لتعزيز فعالية التعاون في حلّ المسائل ذات الصلة بالاتجار غير المشروع في المخدرات وإساءة استعمالها . وينبغي النظر بجدية في صلة هذين المشروعين ببرنامج العمل الذي اقترحه الامين العام .

(السيد آل سعود ، المملكة العربية السعودية)

٥٥ - وفيما يتعلق بجهود بلده لمكافحة المخدرات ، أشار إلى أنه قد عُهد إلى وزارة الداخلية ، بالتعاون مع السلطات المعنية الأخرى ، بمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات وفي أن تكون مسؤولة ، بالتعاون مع وزارة الصحة ، عن منع الاتجار غير المشروع في المخدرات والمواد المشروعة المستخدمة لأغراض علمية .

٥٦ - ومضى السيد آل سعود قائلا إنه بموجب القوانين والأنظمة المحلية ، تُوقع السلطات السعودية عقوبات قاسية على مهربي المخدرات . وفضلا عن ذلك ، فإن التعاليم الدينية ، عن طريق حث الناس على اتباع الشريعة الاسلامية ، التي تحظر استعمال المواد الضارة بالصحة والمجتمع وتدعم المعايير الأخلاقية ، تسهم بدرجة كبيرة في الاقلال من خطر استعمال المخدرات وأثرها على المجتمع ، والأسرة ، والأفراد .

٥٧ - وأردف قائلا إن اقامة وزارة الصحة لثلاثة مستشفيات كبرى في الرياض والدمام وجدة لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات قد حقق فوائد . وادارة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية هي المسؤولة عن تنفيذ السياسات الحكومية لحماية البلد ومواطنيه من اساءة استعمال المخدرات . وتشمل أنشطتها على الصعيد الوطني اتخاذ تدابير ضد مهربي المخدرات ، والمتجرين فيها ومستعمليها ، وتنفيذ برامج التوعية بالتعاون مع السلطات الحكومية الأخرى . وهي تضطلع أيضا بالحملات الاعلامية عن مخاطر المخدرات ، بعرض أفلام ، واجراء مسابقات وعقد حلقات دراسية في الجامعات والمدارس ، وطبع وتوزيع نشرات . وكنتيجة لتلك الجهود ، انخفضت اساءة استعمال المخدرات بنسبة ٥٠ في المائة .

٥٨ - واستطرد قائلا إن الادارة العامة لمنع اساءة استعمال المخدرات تقوم على الصعيد الاقليمي بتعزيز تعاونها وتنسيقها مع الشبكات الأخرى لمنع اساءة استعمال المخدرات في البلدان العربية والاسلامية ، بغية انشاء نظام اقليمي لتبادل المعلومات ومن أجل تسليم المتجرين في المخدرات على أساس اتفاقات ثنائية . وتعمل الادارة أيضا مع المكتب العربي لشؤون المخدرات ، وهو أحد أجهزة جامعة الدول العربية وهو مفوض بتنفيذ برنامج تعاون عربي موحد يتعلق بالمواد المخدرة ومنع الاتجار غير المشروع فيها .

٥٩ - وقال إن الادارة تقوم بالتعاون على الصعيد الدولي مع الوكالات المعنية في بلدان أخرى عديدة ومع الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية . وهي تتعاون على الصعيد الثنائي مع وكالات مكافحة المخدرات بالولايات المتحدة ومكاتبها الاقليمية .

٦٠ - السيد مور (اسرائيل) : قال إن المنطقة التي تقع فيها اسرائيل هي احدى المراكز العالمية للاتجار غير المشروع في المخدرات . وكان لبنان يشكل لسنوات أحد أكبر منتجي الحشيش في العالم ، بإنتاج سنوي يبلغ نحو ٨٠٠ طن ، وذلك وفقا لاحصاءات من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وادارة مكافحة المخدرات بالولايات المتحدة . وقد بدأ مهربوا المخدرات اللبنانيين في عام ١٩٨٥ بزراعة زهرات الخشخاش المنتجة للافيون فضلا عن الحشيش ، وإنتاج الافيون والهيروين . ونتيجة لذلك ، أصبحت صناعة المخدرات في السنوات الاخيرة الدعامة الرئيسية للاقتصاد اللبناني : وفقا لتقديرات مختلفة ، تمثل في الوقت الحالي نحو ٩,٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي .

٦١ - وأردف قائلا إن التدخل السوري في لبنان قد زاد من تعقيد حالة الاتجار غير المشروع في المخدرات في الشرق الاوسط . ولم يكن سرا أن عناصر من الحكومة السورية قد عملت لسنوات عديدة في زراعة النباتات المنتجة للمخدرات وفي انتاج المخدرات وتهريبها الى لبنان . ووفقا لتقديرات ادارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة ، يتم تغذية الخزانة السورية كل عام ببليون دولار من ارباح المخدرات .

٦٢ - وأضاف قائلا إنه لا يوجد أى انتاج لمخدرات غير مشروعة من أى نوع في اسرائيل . غير أن الاتجار الكثيف في المخدرات بالقرب من مراكزها الحضارية يشكل خطرا هائلا على المجتمع الاسرائيلي . وقد زاد استعمال المخدرات في بلده بصورة هائلة في السنوات الاخيرة . ووفقا لسلطات الشرطة ومكافحة المخدرات في اسرائيل ، فإن عدد مدمني المخدرات في اسرائيل قد زاد من أقل من ٠٠٠ ٥ منذ عقد مضى الى أكثر من ٠٠٠ ٤٠ في الوقت الحالي - أي نحو ٠,٨ في المائة من السكان .

٦٣ - واستطرد قائلا إن "ممارسة الإرهاب باستخدام المخدرات" هي كلمة استعملها المشاركون في مكافحة المخدرات . والتعريف التقليدي لهذا المصطلح هو توزيع المخدرات بغرض تحقيق غايات سياسية . وتساهم صناعة المخدرات في لبنان بصورة محسوسة في تمويل المنظمات الارهابية في ظل الاشراف السوري والجماعات الارهابية الفلسطينية . وتُبقي المنظمات التي تحظى بالحماية السورية على وجودها في وادي البقاع وعلى طول طرق التهريب في لبنان . ومن بين تلك المنظمات جماعة الصاعقة الفلسطينية المنشقة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل . ووفقا لبعض المصادر ، ترتبط المنظمات الارهابية الفلسطينية بالمنظمات اللبنانية التي تمارس الارهاب باستخدام المخدرات .

(السيد مور ، اسرائيل)

٦٤ - واسترسل قائلا إن حكومته تطلب إلى حكومتي سوريا ولبنان بذل كل ما في وسعهما لمكافحة خطر الاتجار غير المشروع في المخدرات والإرهاب . وليس هناك حاجة الى القول بأن اسرائيل تبذل كل ما في وسعها لقمع تهريب المخدرات من لبنان عبر حدودها وسواحلها والاتجار غير المشروع فيها . وليس في مقدورها حتى الآن مواجهة التحدي بمفردها ؛ ولذلك فإن اسرائيل على استعداد للتعاون مع البلدان داخل وخارج المنطقة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع فيهما . وقد أبدت استعدادها لذلك في مناسبات عديدة . ولسوء الحظ ، فإن بعض البلدان في المنطقة ، ومن بينها سوريا ، تواصل رفض الاعتراف بدولة اسرائيل او اقامة علاقات معها . وهذا الموقف يشكل تهديدا لعملية السلم الراهنة والجهود الاقليمية لمكافحة كارثة المخدرات .

٦٥ - ومضى قائلا إن الحكومة الاسرائيلية قامت على الصعيد الوطني بمعالجة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع فيها على جبهات عديدة ، ولا سيما في ميادين المنع والعلاج وتثقيف الجماهير . وعلى الصعيد الدولي ، فإن اسرائيل طرف بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ والبروتوكول المعدل لها ، واتخذت جميع الخطوات اللازمة لتنفيذها . وقد وقعت أيضا على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية واتخذت خطوات لجعل التشريع المحلي متمشيا مع الاتفاقية ، ولا سيما فيما يتعلق بمصادرة حصيلة الاتجار في المخدرات ، وغسل الاموال .

٦٦ - وقال إن حكومة اسرائيل اتخذت في عام ١٩٨٧ قرارا يعطي أولوية للمشكلة ويقترح إنشاء سلطة وطنية لمكافحة المخدرات . وشملت ولاية السلطة وضع السياسات على النطاق القومي لمنع وقمع اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع فيها وعلاج مدمني المخدرات وتأهيلهم . وشملت أيضا توسيع برامج نشر المعلومات عن مخاطر استهلاك المخدرات وتنسيق جهود جميع الوكالات الحكومية وغير الحكومية والجماهيرية في اسرائيل التي تعالج المسألة .

٦٧ - وأضاف قائلا إنه مع تنامي احتمال إقرار السلم في الشرق الاوسط ، فإن وفده يؤكد أنه لن يكون في الإمكان إقرار سلم حقيقي بين المجتمعات المختلفة ما لم يتم معالجة العقبات مثل الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية في جبهة موحدة ، فإن اسرائيل على استعداد لوضع الخلافات السياسية جانبا وأن تنظم جهودها مع جهود البلدان الاخرى لمواجهة كارثة المخدرات . وتؤيد اسرائيل انشاء برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات وتعرض تعاونها الكامل مع أنشطته .

٦٨ - السيد تروتييه (كندا) : أشار الى أعمال فرقة العمل المعنية بالاجراءات الكيميائية ، والتي قامت كندا فيها بدور نشط ، والتي تمثلت مهمتها الرئيسية في منع تحول المواد الكيميائية الى صناعة المخدرات غير المشروعة . وقال إن مجموعة البلدان الصناعية السبع قد أنشأت فرقة العمل ، ولكن عدد من البلدان الاخرى المرتبطة بالمجموعة اشترك في أعمالها . وتتطلع كندا إلى مناقشة توصيات فرقة العمل في الدورة المقبلة للجنة المخدرات .

٦٩ - وفيما يتعلق بأنشطة مكافحة المخدرات على الصعيد الوطني ، قال إن الاستراتيجية الوطنية الخمسية الاولى للمخدرات في كندا تقترب من نهايتها . والاستراتيجية هي جهد متعدد الاوجه للإقلال من الضرر الذي تتسبب فيه المشروبات الكحولية والمخدرات الاخرى للافراد والاسر . وهي تحظى بمشاركة جميع مستويات الحكومة ، وقطاع الاعمال ، ووكالات إنفاذ القوانين ، والمنظمات المهنية والتطوعية . وبغية تنسيق الانشطة الاتحادية والدولية بصورة أفضل ، أنشأت الحكومة أمانة لاستراتيجية المخدرات . وقد حدث انخفاض تدريجي في استعمال معظم المخدرات في كندا ، بالرغم من وجود ما يقلل من شأن هذا الانخفاض وهو حقيقة أن المخدرات المستعملة اليوم أقوى .

٧٠ - وعلى الصعيد الدولي ، قال إن مشاركة كندا النشطة في أنشطة الامم المتحدة لمكافحة المخدرات دلت على تسليمها بأنه لا يمكن لاي بلد أن "يكافحها بمفرده" .

٧١ - وفيما يتعلق بتقرير الامين العام بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ (A/46/480) ، قال إن وفده يأسف للتأخير في اصدار هذه الوثيقة ، والتي لم تفعل سوى تكرار معظم ما أعلنه المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات في فيينا في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وأشار الى الوثيقة A/C.5/46/23 ، التي احتوت على تفاصيل محددة بشأن الترتيبات الادارية والمالية والمتعلقة بالموظفين وعلى مشروع القواعد المالية لصندوق التبرعات الجديد لبرنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات . وقال إنه يرى إنه في حين أن عرض المعلومات في وثيقتين منفصلتين قد يتفق مع قواعد الامم المتحدة ، فإنه يترك فقط جزءا محدودا من الصورة لكي تستعرضه اللجنة الثالثة .

٧٢ - واسترسل قائلا إن وفده على استعداد لإعطاء تاييد عام لهيكل الامم المتحدة الجديد لمراقبة اساءة استعمال المخدرات ، ولكنه يود أن يرى كيف يعمل في الواقع .

(السيد تروتييه ، كندا)

وقال إنه يرى أنه ينبغي الابقاء على برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات شفافا بقدر الامكان وينبغي عليه محاولة تجنب الازدواج . ويود أيضا الحصول على معلومات مالية عن عمل الصندوق ، والذي سيكون شديد الاهمية اذا كان في صورة مؤتمر لإعلان التبرعات .

٧٣ - السيد سوتو غارسيا (كوبا) : أشار الى الفقرة ٣٥ من تقرير الامين العام (A/46/480) ، والتي أكدت هذه المفاهيم مثل تقاسم المسؤولية وتزامن الاستراتيجيات . ويعني تقاسم المسؤولية أن كل عضو في المجتمع الدولي يقع على عاتقه واجب مواجهة مشاكل زراعة وانتاج المخدرات والاتجار فيها واستهلاكها ، وكذلك غسل الاموال والاتجار في الكيميائيات التي تعتبر سلائف المخدرات . ويعني التزامن الجهود المتزامنة التي تبذلها جميع البلدان لحل المشكلة .

٧٤ - وأضاف قائلا إن الاستراتيجيات التي نُفذت حتى الآن قد قامت أساسا على الحظر والمكافحة والحل العسكري . ويعد هذا نهجا محدودا . والتخلص من المحاصيل ، وتدمير المعامل والقاء القبض على العصابات أو الرابطات الاحتكارية لن يحل المشكلة ما لم تنفذ على جبهة جغرافية عريضة . واذا ما اختفت المخدرات مثل المارغوانا والكوكايين والأفيون والهيروين ولكن الاسباب ظلت باقية ، فإن مخدرات طبيعية واصطناعية أخرى ستظهر بغية الوفاء بالطلب .

٧٥ - واستطرد قائلا إن الحملات الدعائية لمنع أو خفض الطلب غير المشروع والترويج لتأهيل مدمني المخدرات ستكون منتجة بصورة عكسية اذا ما استلزمت اجراء تخفيضات في الأموال المخصصة للتعليم والرعاية الطبية والمساعدة الاجتماعية ، وكنتيجة لذلك زيادة البطالة والجوع والفقر . ويوضح هذا الحاجة الى استراتيجيات عالمية : لن يكون هناك تقدم حقيقي نحو ايجاد حل ما لم يتم ربط مشكلة المخدرات بالتخلف .

٧٦ - واسترسل قائلا إنه يتعين أيضا ربط مشكلة استهلاك المخدرات غير المشروعة في الأزمة الأخلاقية والمعنوية العالمية الراهنة . ويتعين أن يعترف كل حل بجذور المشكلة ويفهم طبيعتها . وقال إن وفده يؤيد الرأي القائل أنه لا ينبغي اخذ الاموال الاضافية المطلوبة لمكافحة المخدرات من البرامج الانمائية للبلدان الفقيرة . بل ينبغي أن تستخدم لهذا الغرض الموارد المتولدة عن تجريد البلدان التي تملك ترسانات أسلحة هائلة من أسلحتها ، والذي ينبغي أن يكون ممكنا في عالم "القطب الواحد" الراهن .

(السيد موتو غارسيا ، كوبا)

٧٧ - وقال إن وفده يرى أن مكافحة انتاج المخدرات والاتجار فيها واستهلاكها لا يبرر بأي حال أن يستخدم كذريعة لانتهاك مبادئ ميثاق الامم المتحدة أو مبادئ القانون الدولي ، كما في حالة غزو الولايات المتحدة لبنما .

٧٨ - ومضى قائلا إن موقع كوبا في وسط الطرق الرئيسية لتهريب المخدرات بين امريكا اللاتينية والولايات المتحدة يضعها في موقف شديد الحساسية . بيد انه لا يوجد في الاراضي الكوبية زراعة أو إنتاج للمخدرات أو اتجار فيها أو استهلاك لها . وقد أبدت حكومة كوبا نشاطا وكفاءة كبيرين في معالجة هذه المشكلة . وأطنان المخدرات التي دمرت ، والسفن والطائرات التي صودرت ، والمئات من تجار المخدرات الذين اعتقلوا وعوقبوا يتحدثون عن أنفسهم . وقد وقعت كوبا مؤخرا اتفاقات ثنائية مع معظم جيرانها وهي تدرس امكانية الدخول في اتفاقات جديدة مع بلدان أخرى .

٧٩ - السيد ستوفال الثالث (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) : تحدث باسم الاعضاء التسعة لمحفل جنوب المحيط الهادئ والتي هي أيضا أعضاء بالامم المتحدة (استراليا ، وبابوا غينيا الجديدة ، وجزر سليمان ، وجزر مارشال ، وساموا ، وفانواتو ، وفيجي ، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) ، ونيوزيلندا) ، فقال إن المحفل يشارك في الإحساس بالإلحاحية الذي كان جليا في البيانات الاخرى المتعلقة بالبند . وبالرغم ، لحسن الحظ ، من أن أبعاد المشكلة في بلدان المحفل ليست مشكلة طاغية بعد ، فإن المنطقة بامتدادها الهائل في المحيط وضعف دولها الجزرية اقتصاديا ، كانت فريسة للمتجرين في المخدرات الذين استخدموا البلدان الجزرية الصغيرة كمراكز للتجميع لربط المصادر الكبرى للعرض في آسيا وامريكا اللاتينية بالاسواق الاوروبية والامريكية الكبيرة . وهذا الضعف الشديد يتطلب أن توجه الجهود الدولية لمكافحة المخدرات بصورة متزايدة إلى منطقة جنوب المحيط الهادئ .

٨٠ - ومضى قائلا إنه في الاجتماع الثاني والعشرين لندوة جنوب المحيط الهادئ المعقود في تموز/يوليه ١٩٩١ في بونبي (ولاية ميكرونيزيا المتحدة) جددت حكومات الندوة التزامها بالتعاون لمكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار بها ، وأعربت أيضا عن تأييدها للاقتراحات المتعلقة بزيادة موارد المنظمات الاقليمية لمكافحة المشكلة وتنمية قدرة الدول الاعضاء فيها على مواجهة مشاكل انفاذ القانون المتصلة بالمخدرات . وقام اتصال وثيق بين ادارات الشرطة والجمارك في بلدان الندوة . وكان قد عقد قبل ذلك باسبوع واحد فقط اجتماع لرؤساء الوكالات الوطنية لانفاذ قوانين المخدرات في كانبرا (استراليا) . وعقدت مؤتمرات سنوية لإنفاذ الجمارك ومؤتمرات

(السيد ستوفال الشالث ، ولايات ميكرونيزيا الموحدة)

اقليمية آسيوية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) . وكانت الدورة السنوية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ محفلاً آخر ناقشت فيه بلدان المنطقة النهج التعاونية لمكافحة المخدرات .

٨١ - واضاف قائلا إن التعاون الدولي والتعاون الاقليمي حاسمان في نجاح جهود مراقبة المخدرات . ويسعد بلدان الندوة أن الامم المتحدة تولي اهتماما متزايدا لهذه المسألة . وهي توافق على إنشاء برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات ، وترحب بزيادة دور لجنة المخدرات في توجيه السياسة والرصد . ووفقا لما أشار اليه المدير التنفيذي ، يتعين على برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات أن يثبت نفسه بقوة أفكاره .

٨٢ - وأعرب عن أسفه لأن الدول الاعضاء في ندوة جنوب المحيط الهادئ لم يتسع وقتها لدراسة الافكار الجديدة الواردة في الوثيقة A/46/480 ؛ فعدد كبير من البلدان الاعضاء ، لاسيما أصغر البلدان الجزرية في المحيط الهادئ ، ليست لديها موارد كافية للنظر في هذه الوثيقة في غضون ٢٤ ساعة أو حتى في غضون بضعة أيام . المهم ألا توضع عوائق أمام مشاركة أي دولة في هذا الجهد الهام مهما كانت صغيرة أو نائية .

٨٣ - وأضاف قائلا إن هناك جانباً من المشكلة العالمية يجب أن يؤخذ في الحسبان وهو جغرافي في طابعه . فمن غير المفيد إغلاق طريق للاتجار إذا تركت الطرق الاخرى مفتوحة . ولذلك تأمل بلدان الندوة في أن يوجه برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات عنايته لمنطقة جنوب المحيط الهادئ بقدر أكبر من الفعالية وهو يبدأ في ترسيخ نفسه بوصفه مركز تنسيق لاستراتيجية مراقبة المخدرات على نطاق العالم بأسره ، وتشعر في هذا الصدد بارتياح لان البرنامج سيمول دورة للتدريب على قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات في باغو باغو في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٢ تحت إشراف مؤتمر رؤساء شرطة بلدان جنوب المحيط الهادئ .

٨٤ - وتطرق الى الحديث عن استهلاك المخدرات فقال إن المشكلة ليست قاصرة على المخدرات والمؤثرات العقلية . فإساءة استعمال المذيبات التي لا يحظرها القانون بالضرورة ، فضلا عن التبغ والكحول ، يجب أيضا أن تؤخذ في الحسبان . كما أن عدم وجود رفاه اقتصادي عامل رئيسي في مشكلة المخدرات . فأحيانا يلجأ الفقراء والمحرومون الى المخدرات التماساً للسلوى أو النقود . ويجب التصدي لهذه الحلقة المفرغة على جميع المستويات . فعلى سبيل المثال بذلت جهود لاتباع برامج لاستبدال

(السيد ستوفال الشالث ، ولايات ميكرونيزيا الموحدة)

المحاصيل في امريكا الجنوبية ؛ ولكن عدم حدوث تغييرات على مستوى الاقتصاد الكلي لا يتيح لهذه البرامج إلا فرصة ضئيلة للنجاح . وتحسين عوائد الصادرات الزراعية يغني عن زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة .

٨٥ - السيد جونغ مو شوي (جمهورية كوريا) : قال إن وفده يعلق آمالاً كباراً على أنشطة برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات ، لان هيكله المتكامل الجديد يحمل امكانيات شن حملة فعالة على المشكلة . كما أن هدف البرنامج في تدعيم شبكته الميدانية يستحق الاهتمام .

٨٦ - وأشار الى أن وفده يرى أنه يجب على كل دولة أن تستمر في جهودها لمراقبة المخدرات من أجل خلق عملية مستمرة عالمياً . فالميل الطبيعي لدى أي دولة لتخفيف حملتها لمراقبة المخدرات في أعقاب أى تحسن مؤقت له نتائج ضارة ؛ وخطر المخدرات لا يمكن القضاء عليه تماما . ويجب أن تنسق الجهود بين جميع أعضاء المجتمع الدولي ، وان تتفق مبادرات متعددة الاطراف وثنائية مع استراتيجية متفق عليها يعمل في اطارها برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات بوصفه منسقا ومشرفا . وينبغي معالجة مشاكل مثل تمويه مصادر الاموال على مستوى دولي .

٨٧ - وأضاف قائلا انه لا ينبغي النظر الى اساءة استعمال المخدرات بوصفها جريمة فحسب ولكن كظاهرة اجتماعية يمكن منعها بتدعيم دور المجتمع والمؤسسات الدينية والتعليمية والاسرية . ويمكن بإشراك قطاعات المجتمع هذه في الحملة ضد اساءة استعمال المخدرات معادلة القوى الانفعالية والسيكولوجية التي دفعت الفرد للسقوط في هاوية ادمان المخدرات . وقد وضعت بلدان كثيرة برامج للمنع مع مجموعات مدنية ومجتمعية ، بينما أدخلت بلدان أخرى التثقيف في مجال المخدرات في المقررات المدرسية بمشاركة من الآباء .

٨٨ - ومضى قائلا إن المجتمع العالمي يجب ان يولي اهتماما أكبر لتقليل الطلب . فقد استهدفت الجهود الدولية أساسا الامداد بالمخدرات وانتاجها ، وثبت ان ذلك مكلف وغير فعال . لذلك فإن مما يشجع وفده أن برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات قد أعطى أولوية لمشاريع تقليل الطلب الوطنية ، لا سيما في ميدان التعليم الوقائي .

(السيد جونغ مو شوي ، جمهورية كوريا)

٨٩ - ومضى قائلا إن حكومته ترى أن التعليم ووسائط الاعلام قناتان هامتان لاذكاء الوعي الجماهيري . ورحب في هذا الصدد بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٤٦ الذي شجع الحكومات ذات الخبرة الكافية على النظر في ايجاد آليات لمشاطرة الدول المعنية درايتها بوضع وتقييم استراتيجيات الاقلال من الطلب . واعترافاً باهمية التعاون في هذا المجال ، عززت جمهورية كوريا اتصالاتها الثنائية والاقليمية بالبلدان المجاورة . فقد نظمت السلطات منذ عام ١٩٨٩ اجتماعاً فصليا لمسؤولي الاتصال في السفارات في سيؤول ، ووضعت برنامجا لاجتماع سنوي للتعاون مع اليابان . وقال إنه يسعده أن يعلن ان جمهورية كوريا سوف تستضيف في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ الاجتماع الثامن عشر لرؤساء الوكالات الوطنية لانفاذ قوانين المخدرات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ .

٩٠ - السيدة راولينا (مدغشقر) : رحبت بإنشاء برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات ، وأحاطت علما مع الاهتمام بتقرير الامين العام عن الاجراءات المتخذة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ بشأن تعزيز كفاءة هيكل الامم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال المخدرات (A/46/480) . ومن الاساسي وجود موارد مالية وبشرية إذا اريد للبرنامج ان يقوم بعمله بكفاءة .

٩١ - ومضت قائلة إنه رغم عدم وصول مشاكل المخدرات أبعادا خطيرة بعد ، انضمت مدغشقر إلى اتفاقية الامم المتحدة لمناهضة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، وهي طرف في اتفاقات سابقة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات ، وعضو في لجنة المخدرات . كما اعتمدت عدداً من الاجراءات بمساعدة صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات وفرنسا . وشاركت أيضاً في تقديم ثلاثة قرارات تتعلق بطلب وتوريد المواد الافيونية للحاجات الطبية والعلمية ، وبمنع تحويل المؤثرات العقلية الواردة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ عن التجارة الدولية الى القنوات غير المشروعة ، وبتنفيذ النظام الدولي لتقييم اساءة استعمال المخدرات .

٩٢ - وأعادت تاكيد دعم وفدها لاجتماعات رؤساء الوكالات الوطنية لانفاذ قوانين المخدرات ، ورحبت بالمعلومات التي قدمتها أجهزة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في الوثيقة A/46/511 ، فهي تبرز الصعوبات التي تواجه افريقيا من حيث نقص الموارد

(السيدة راوليتا ، مدغشقر)

المالية ، والافتقار إلى المواد والهياكل الاساسية ، وسوء تنسيق الانشطة . وطلبت مدغشقر في هذا الصدد مساعدة صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات في مجال منعها ، خصوصا فيما يتعلق بتدريب الخبراء وشراء مختلف أنواع المعدات .

٩٣ - وختمت كلمتها قائلة إنه لابد من ايجاد محور عالمي منسق إذا اريد تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . ورات أن الامم المتحدة أداة مثالية لاداء دور حفاز في هذه الانشطة .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥